الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

الأهداف التعليمية لهذا الفصل:

بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على الطالب أن يكون الطالب قادراً على أن:

- تعريف الناتج المحلي الإجمالي
- يميز بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي
- يحسب الناتج المحلي الاسمي والحقيقي
- يحسب النمو الاقتصادي الاسمي والحقيقي
- يعرف مؤشر أسعار المستهلك

أولاً– تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وتحصل عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والإدارة) على مقابل مادي (دخل) نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية.

- ✓ عنصر الأرض (مالك الأرض) يحصل على ريع.
- ✓ عنصر العمل يحصل على أجر.
- ✓ عنصر رأس المال يحصل على عائد (فائدة).
- ✓ بينما يحصل المنظم على جزء من الأرباح.

لنفترض مثلاً أنه تم إنتاج سلعتين (A وB)

	الكمية	السعر
السلعة A	50	100
السلعة B	100	75

هذا يعني أن قيمة الناتج يساوي (50×100) + (100× 75)= 12500 وحدة نقدية أو:

الناتج الكلي (أو الإجمالي) = مجموع ((سعر الوحدة) x (الكمية المنتجة من السلعة))

ويكون الدخل الذي يحصل عليه المنتج من بيع هذه السلع مساوياً أيضاً (12500) وحدة نقدية، أو:

الدخل الكلي (أو الإجمالي) = (سعر الوحدة) x (الكمية المباعة من السلعة)

أما عند ارتفاع كمية السلع المنتجة من اللسعة (A) إلى 100 والسلعة (B) إلى (200)، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد إلى (25000) وحدة، وكذلك ارتفاع حجم الدخل الكلي إلى نفس المستوى ((100×100) + (200× 75)= 25000 وحدة نقدية).

إن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، هذه الزيادة ستؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا.

أما عند انخفاض حجم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة (أو ما يسمى بمشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار.

ويمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربع قطاعات كما يلي:

1- **القطاع العائلي (Households Sector):** وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة؛ يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

2- **قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):** ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي، ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

3- **القطاع الحكومي (Government Sector):** يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال (الإنفاق الاستثماري)، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال (الإنفاق الاستهلاكي)، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي (Government Expenditure)، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب (Taxes).

4- القطاع الخارجي (Foreign Sector): يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات (X_n)، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M): $\mathbf{X_n = X - M}$

مما سبق، يمكن تعريف بعض المفاهيم الأساسية:

- ✓ إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product): وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.

- ✓ إجمالي الدخل المحلي (Gross Domestic Income): مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة.
- ✓ الإنفاق الكلي (Total Expenditure): ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، الإنفاق الاستثماري (I)، الإنفاق الحكومي (G)، وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X–M).

ثانياً– طرق قياس الناتج المحلي:

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع المستهلكين (القطاع العائلي) وقطاع المنتجين (قطاع الأعمال) يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات (بافتراض عدم الادخار)، وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل التالي:

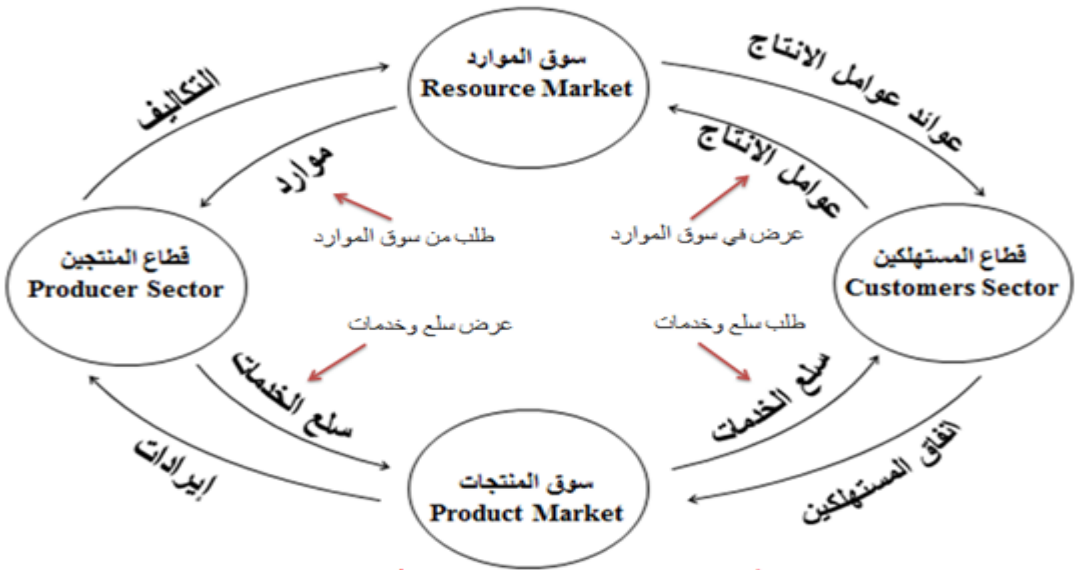

التحقق الدوري للانتاج والدخل على افتراض ان المستهلكين انفقوا دخلهم بالكامل أي انه لا يوجد لديهم ادخار
الانفاق الكلي = الدخل الكلي(عواءد عوامل الانتاج)

كما هو موضح في الشكل أعلاه، يقوم قطاع المستهلكين (قطاع العائلي) بتقديم خدمات عناصر الإنتاج التي يملكها (عمل، أرض، رأس المال، التنظيم) إلى قطاع المنتجين (قطاع الأعمال)، ومن جانب آخر، يقوم قطاع الإنتاج باستخدام خدمات عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. ويحصل القطاع العائلي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، ويسمى هذا بالدخل المحلي. أما بالنسبة لقطاع الإنتاج، فإنه يقوم ببيع

السلع والخدمات المختلفة إلى القطاع العائلي. ويمثل مجموع قيم هذه السلع والخدمات الناتج المحلي، وكذلك فإن مجموع ما تم إنفاقه على إنتاج السلع والخدمات وشرائها يمثل الإنفاق الكلي.

بذلك يصف الشكل أعلاه حلقة تدفق (الدخل – الناتج) المحلي، والذي يوضح العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد المحلي، ويستند مفهوم حلقة التدفق إلى حقيقة مفادها أن كل وحدة نقدية يتم إنفاقها لشراء سلعة أو خدمة، تعتبر في نفس الوقت دخلاً لطرف آخر في الاقتصاد المحلي، أو:

الناتج المحلي = الدخل المحلي = الإنفاق الكلي

إذاً يمكن قياس الناتج المحلي بثلاث طرق: طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق.

1- طريقة الناتج (Product Approach):

يمكن تعريف إجمالي الناتج المحلي بأنه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. من التعريف السابق لمفهوم الناتج المحلي، يجب ملاحظة التالي:

أ- يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، حيث لا يتم احتساب قيم السلع الأولية (كالمواد الخام)، أو قيم السلع الوسيطة (التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى)، وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة ازدواجية الحساب (Double Counting)، فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول رقم (1) مراحل الإنتاج الخاصة لإنتاج سلعة معينة.

الجدول رقم (1)- مراحل إنتاج سلعة X

مرحلة الإنتاج	التصنيع	قيمة البيع (وحدة نقدية)	القيمة المضافة (وحدة نقدية)
المصنع الأول	مادة خام	10	10
المصنع الثاني	تقطيع وتجهيز للتصنيع	18	8
المصنع الثالث	تصنيع السلعة	25	7
بائع التجزئة	البيع للمستهلك النهائي	53	25

نلاحظ من الجدول أن المصنع الأول، قام ببيع المادة الخام (سلعة أولية) بمبلغ (10) وحدات نقدية إلى المصنع الثاني، وتعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج، أما المصنع الثاني فقد قام بتجهيز وإعداد

المادة الخام التي حصل عليها (سلعة وسيطة)، والتي ستستخدم في عملية إنتاج سلعة أخرى ومن ثم بيعها إلى المصنع الثالث بسعر (18) وحدة نقدية، أي أن المصنع الثاني قد أضاف إلى قيمة الإنتاج (8) وحدات نقدية، أما بالنسبة للمصنع الثالث، فقد بدأ بعملية تصنيع السلعة وذلك باستخدام المواد التي حصل عليها من المصنع الثاني وعندما تصبح هذه السلعة جاهزة فإن المصنع الثالث يقوم ببيعها بمبلغ (25) وحدة نقدية، أي أن المصنع الثالث قد قام بإضافة ما يعادل (7) وحدات نقدية إلى قيمة الناتج.

السؤال الآن هو ما هو سعر بيع هذه السلعة في السوق؟ أو ما هي قيمة السلعة النهائية؟ عند احتساب قيمة البيع لكل مصنع سيصبح سعر البيع (53) وحدة نقدية، بينما لو احتسبنا القيمة المضافة (Value Added) لكل مرحلة من مراحل الإنتاج يصبح سعر السلعة (25) وحدة نقدية، لذلك، فإن احتساب سعر السلعة بناء على جمع قيمة البيع في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فإننا سنحصل على قيمة غير حقيقية للسلعة، لأنه يتم احتساب قيمة السلعة أكثر من مرة. ولذلك يتم استخدام القيمة المضافة (أو القيمة النهائية لسعر السلعة في السوق) من أجل احتساب قيمة الناتج المحلي، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

ب- يمثل الناتج تدفقاً (Flow)، حيث يتم احتساب السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة فقط، فإذا كنا نريد احتساب الناتج المحلي لسنة (2005) مثلاً، فيتم احتساب القيمة السوقية (سعر السلعة في السوق)، وذلك لجميع السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في عام (2005) فقط.

2- طريقة الدخل (Income Approach):

يمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة، وبالتالي فلا بد وأن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي، ويتم احتساب إجمالي الدخل المحلي (GNI) كما يلي:

إجمالي الدخل المحلي = صافي الدخل المحلي+ اهتلاك رأس المال+ (ضرائب غير مباشرة – إعانات إنتاجية)

ويطلق على (ضرائب غير مباشرة – إعانات إنتاجية) صافي الضرائب غير المباشرة

ويتكون صافي الدخل المحلي ((Net National Income (NNI) من الدخول التالية:

- أجور ومرتبات: وهي الدخول التي تحصل عليها العناصر الإنتاجية نظير مساهمتها بدنياً وذهنياً في العملية الإنتاجية.
- أرباح وفوائد: وهي أرباح الشركات والمنشآت، بينما الفوائد تمثل العائد الذي يحصل عليه العنصر الإنتاجي مقابل قيامه بإقراض مبالغ نقدية إلى المستثمرين.
- إيجارات وريع: وهي الدخول التي يحصل عليها العنصر الإنتاجي نظير استخدام مباني أو أراضي أو حقوق أخرى.
- دخول أخرى: وهي الدخول التي لم يتم احتسابها في البنود السابقة كالدخل المتحصل لمالك محل صغير وهكذا، ويوضح التالي كيفية احتساب إجمالي الدخل المحلي.

إجمالي الدخل المحلي = (أجور ومرتبات + أرباح وفوائد + إيجارات وريع + دخول أخرى) + اهتلاك رأس المال + صافي الضرائب غير المباشرة

3- طريقة الإنفاق (Expenditure Approach):

الإنفاق الكلي عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) والإنفاق الاستثماري الخاص (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X–M)، أو:

الإنفاق الكلي = C+I+G+(X–M)

مثال: البيانات أدناه تمثل تفصيل الناتج المحلي الإجمالي في سورية (بملايين الليرات السورية) عن عام 2010، احسب الناتج المحلي الإجمالي.

البيان	عام 2010
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	346,055
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب	1,691,479
التغير في المخزون	165,163
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	579,911

الصادرات من السلع والخدمات	911,773
الواردات من السلع والخدمات	902,606

الحل– **الناتج المحلي الإجمالي**= الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي + الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب + التغير في المخزون + التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي+ (الصادرات من السلع والخدمات– الواردات من السلع والخدمات)

الناتج المحلي الإجمالي= 346055+1691479+165163+579911+(911773–902606)

الناتج المحلي الإجمالي = 2791775 مليون ليرة سورية

ثالثاً– الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) والناتج القومي الإجمالي ((Gross National Product (GNP):

من خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي نجد أنه يدخل ضمن حساب الناتج الإجمالي قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها محلياً، إلا أن هذه العناصر قد تعود ملكيتها لغير المواطنين (شركات أجنبية أو أفراد أجانب)، مما يعني أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب إلى الخارج، وفي نفس الوقت، فإن هناك عناصر إنتاج وطنية تعمل بالخارج ومن ثم فإنها تحصل على عوائد يتم تحويلها إلى الداخل، ويمثل الفرق بين هذه العوائد المحولة إلى الخارج والعوائد المحولة إلى الداخل بصافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Payments)، وعند إضافة صافي عوائد عناصر الإنتاج إلى إجمالي الناتج المحلي فإننا نحصل على إجمالي الدخل القومي (GNP).

إجمالي الناتج القومي = صافي عوائد عناصر الإنتاج + إجمالي الناتج المحلي

إذا كان GDP > GNP فهذا مؤشر على أن ما يخرج من الدولة من عوائد أقل مما يدخل إليها

وبالتالي يمكن التفريق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي كما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، سواء تم ذلك بواسطة مواطني الدولة أو الأجانب المقيمين به.

- الناتج القومي الإجمالي (GNP): مجموع قيمة ما ينتج من سلع وخدمات بواسطة مواطني دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) سواء تم ذلك داخل حدود الدولة أو خارجها.

مثال– احسب الناتج القومي الإجمالي إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي 2373 مليون دولار وأن عوائد عناصر الإنتاج المتدفقة إلى داخل الدولة 191 وأن عوائد عناصر الانتاج المتدفقة خارج الدولة 151 دولار؟

الحل– الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الانتاج في الخارج

$$= 2373 + (191 - 151) = 2413$$

إجمالي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP) وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP):

يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي، إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي، نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (Nominal GDP)، والناتج المحلي الحقيقي (Real GDP).

إن استخدام الناتج المحلي النقدي قد يلمح بأن الناتج المحلي للدولة ارتفع (انخفض) بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع النهائية والخدمات ثابتة (لم تتغير) ولكن الذي تغير فقط هو الأسعار بحيث ارتفعت (انخفضت)، بالتالي يجب تحييد تأثير التغير في الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي وذلك باستخدام الناتج المحلي الحقيقي والذي يتم الحصول عليه عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الناتج المحلي الإجمالي الاسمي / مؤشر أسعار المستهلك × 100

مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Indicator (CPI):

عبارة عن قيمة سلة من السلع والخدمات في سنة معينة ÷ قيمة نفس السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس × 100

ويعد تثبيت الأسعار في سنة معينة (سنة الأساس Base year) هي المحور الرئيس في حساب الارقام القياسية Price index والتي تعتبر مؤشر لقياس التغير في مستوى الأسعار.

مثال

السنة	كمية السلع	سعر السلعة	الناتج المحلي الاسمي	الناتج المحلي الحقيقي
2010	100	10	1000	1000
2011	100	20	2000	1000
2012	200	20	4000	2000

يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية جداء الكميات المنتجة بسعرها:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية لعام 2010 = (10×100)= 1000

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية لعام 2011 = (20×100)= 2000

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية لعام 2012 = (20×200)= 4000

وعلى افتراض أن سنة الأساس هي عام 2010، يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقية) جداء الكميات المنتجة في السنة الحالية بأسعارها في سنة الأساس، وتصبح على النحو الآتي:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 = (10×100)= 1000

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2011 = (10×100)= 1000

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2012 = (10×200)= 2000

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة الأساس

بمقارنة قيمة الناتج المحلي في سنة 2011 وسنة 2010 نلاحظ أن الناتج المحلي قد ارتفع من (1000 إلى 2000) بنسبة 100%، هل يعني هذا أن كمية السلع والخدمات المنتجة في سنة (2011) قد زادت؟ من الملاحظ أن الكميات المنتجة من السلعتين لم تزداد في حين أن ارتفاع سعر السلعة من (10) وحدات نقدية في سنة 2010 إلى (20) وحدة نقدية في سنة 2011 قد أدى إلى ارتفاع القيمة النقدية لإجمالي الناتج المحلي أي أن الارتفاع في قيمة الناتج المحلي لم تكن بسبب ارتفاع الكمية المنتجة من السلع والخدمات بل بسبب ارتفاع الأسعار.

من هنا يتضح لنا أن استخدام القيمة النقدية أو الاسمية للناتج المحلي لا توفر مقياس حقيقي أو فعلي للدلالة على تطور الناتج المحلي ولذلك نحتاج لاستخدام مقياس آخر يستبعد التأثيرات الناجمة عن تغيرات الأسعار وهذا ما يسمى بالناتج المحلي الحقيقي.

ويعد مخفض الناتج المحلي الإجمالي (Deflator) أحد الأرقام القياسية المستخدمة للحصول على القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) = [الناتج المحلي الإجمالي النقدي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) / مخفض الناتج المحلي الإجمالي] × 100

مخفض الناتج المحلي الإجمالي=الناتج المحلي الإجمالي الاسمي/الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ×100